

٧ - تحث الدول الأعضاء والمنظمات التي تنفذ فعلاً برامج مساعدة لبوتسوانا أن تتفاوض بشأنها على توسيع نطاق هذه البرامج حيثما أمكن ذلك ؛

٨ - تدعو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، والبنك الدولي ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، إلى أن تعرض على هيئات إدارتها للنظر ، مسألة المساعدة التي تقدمها إلى بوتسوانا ، التي طلبت الجمعية العامة من الأمين العام أن ينفذ لها برنامجاً خاصاً للمساعدة الاقتصادية ، وأن توافي الأمين العام بتقارير عن نتائج تلك المساعدة وما تتخذه من قرارات في هذا الشأن ، وذلك في موعد يتيح للجمعية العامة النظر فيها في دورتها السابعة والثلاثين ؛

٩ - تناشد المجتمع الدولي التبرع للحساب الخاص الذي أنشأه الأمين العام بغرض تيسير توجيه التبرعات إلى بوتسوانا ؛

١٠- ترجو من الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى المختصة في منظومة الأمم المتحدة أن تتعاون تعاوناً وثيقاً مع الأمين العام بغرض تيسير توجيه التبرعات إلى بوتسوانا ؛

١١- ترجو من الأمين العام :

( أ ) أن يواصل جهوده لتعبئة الموارد اللازمة لبرنامج فعال للمساعدة المالية والتقنية والمادية إلى بوتسوانا ؛

( ب ) أن يبقي الحالة في بوتسوانا قيد الاستعراض المستمر ، وأن يظل على اتصال وثيق بالدول الأعضاء والوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية المعنية ، وأن يعلم المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في دورته العادية الثانية لسنة ١٩٨٢ ، بالحالة الراهنة للبرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لبوتسوانا ؛

( ج ) أن يتخذ ترتيبات لاستعراض الحالة الاقتصادية في بوتسوانا والتقدم المحرز في تنظيم وتنفيذ البرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لذلك البلد ، وذلك في موعد يتيح للجمعية العامة النظر في المسألة في دورتها السابعة والثلاثين .

الجلسة العامة ١٠٣

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١

٢٢٣/٣٦- تقديم المساعدة إلى زمبابوي

إن الجمعية العامة ،

إذ تحيط علماً بالبيان الذي أدلى به رئيس وزراء زمبابوي أمام الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الحادية عشرة ، يوم ٢٦ آب/أغسطس ١٩٨٠<sup>(٢٢٥)</sup> وأوجز فيه أولويات حكومته في مجال التنمية الاقتصادية ودعا المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة في معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة في زمبابوي ،

(٢٢٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الاستثنائية الحادية عشرة ، الجلسات العامة ، الجلسة ٤ ، الفقرات ٢ إلى ٩٠ .

و ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧<sup>(٢٢٦)</sup> وفي تقريره المؤرخين في ٧ تموز/يوليه ١٩٧٨<sup>(٢٢٧)</sup> ، و ٢٨ آب/أغسطس ١٩٧٩<sup>(٢٢٨)</sup> ،

وقد درست تقرير الأمين العام المؤرخ في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨١<sup>(٢٢٩)</sup> الذي أرفق به تقرير البعثة التي أوفدها إلى بوتسوانا استجابة لقرار الجمعية العامة ٩٨/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ،

وإذ تلاحظ حاجة حكومة بوتسوانا إلى اصلاح وإنشاء طرق فعالة للمواصلات بالبر وبالسكك الحديدية وبالجمو ، سواء في الداخل أو مع بقية العالم ، بالنظر إلى عدم استقرار الحالة السياسية في المنطقة ، وإمكانية تعرض بوتسوانا للضرر بوصفها بلداً غير ساحلي ، واعتمادها على شبكات السكك الحديدية الواقعة تحت سيطرة خارجية لنقل صادراتها و وارداتها الرئيسية ،

وإذ تلاحظ مع التقدير رغبة بوتسوانا في انشاء شبكة خاصة بها للسكك الحديدية ،

وإذ تلاحظ أيضاً مسيس الحاجة إلى الاسراع في اتمام المشاريع المحددة في مرفق تقرير الأمين العام ،

١ - تلاحظ مع الارتياح جهود بوتسوانا لتنفيذ مشاريعها الإنمائية ؛

٢ - تؤيد كل التأييد برنامج المساعدة المنقح الوارد في مرفق تقرير الأمين العام وتوجه اهتمام المجتمع الدولي إلى ما حدد فيه من احتياجات للمساعدة لا تزال قائمة ؛

٣ - تلاحظ أنه ، وان كانت استجابة بعض الدول الأعضاء والمنظمات الدولية لنداءات الأمين العام مشجعة ، فان هناك حاجة ملحة للمحافظة على تدفق التبرعات لتنفيذ بقية برنامج الطوارئ الذي مازال تنفيذ بعض أجزائه بشكل ضرورة ملحة ؛

٤ - توجه انتباه الدول والمنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية بوجه خاص إلى المشاريع المحددة في ميدان النقل والمواصلات ، وإلى المتطلبات ذات الأولوية اللازمة لتعمير مناطق الحدود الأكثر تضرراً بالحرب ، وفقاً للتوصيات الواردة في مرفق تقرير الأمين العام ؛

٥ - تكرر نداءها إلى جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية لتقديم مساعدات سخية لتمكين بوتسوانا من تنفيذ بقية مشاريعها الإنمائية المخططة ، فضلاً عن المشاريع التي استلزمتهما الحالة السياسية والاقتصادية الراهنة ؛

٦ - تناشد جميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والأقليمية وهيئات الحكومة الدولية الأخرى تقديم المساعدة المالية والمادية والتقنية إلى بوتسوانا لتمكينها من أن تنفذ دون توقف برنامجها الإنمائي المخطط ؛

(٢٢٦) المرجع نفسه ، ملحق تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، الوثيقة S/12421 .

(٢٢٢) A/33/166 .

(٢٢٣) A/34/419-S/13506 .

(٢٢٤) A/36/264-S/14491 .

( د ) أن يتخذ ترتيبات لاستعراض التقدم المحرز في تنظيم وتنفيذ البرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لذلك البلد ، في موعد يتيح للجمعية العامة أن تنظر في هذه المسألة في دورتها السابعة والثلاثين .

### الجلسة العامة ١٠٣

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١

٢٢٤/٣٦ - تعبير عن التقدير لمنسق الأمم المتحدة لعمليات الاغاثة في حالات الكوارث

إن الجمعية العامة ،

إذ تلاحظ أن شاغل منصب منسق الأمم المتحدة لعمليات الاغاثة في حالات الكوارث سوف يترك منصبه بعد فترة قصيرة ،

وإذ تعترف بالدور الذي أداه في تنظيم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث وتوجيهه في القيام بوظائفه ،

وإذ تعرب عن بالغ تقديرها لإسهامه في إنشاء هذا المكتب وتطويره ولجهوده التي لا تكل من أجل تخفيف آلام البشرية من خلال المهام الانسانية الخاصة الموكلة إليه ،

١ - تعرب عن تقديرها الصادق للسيد فاروق ن . بركول لتفانيه في أداء مسؤوليات منصبه ؛

٢ - تزجي إليه أطيب تمنياتها لمشارعته المستقبلية ورفاهته .

### الجلسة العامة ١٠٣

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١

٢٢٥/٣٦ - تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على الاستجابة للكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الكوارث

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٨١٦ (د - ٢٦) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١ ، الذي أنشأت به مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث ، و ٣٢٤٣ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ بشأن تعزيز ذلك المكتب ، و ٣٤٤٠ (د - ٣٠) المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ ، الذي كان مما نصت عليه فيه أن تتخذ تدابير لدعم أنشطة المكتب ، و ٣٥٣٢ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ بشأن تمويل المساعدات الفورية في حالات الطوارئ و تمويل أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها المكتب ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ١٧٣/٣١ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ بشأن الترتيبات المالية من أجل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث ،

وإذ تشير إلى قرار مجلس الأمن ٤٦٠ (١٩٧٩) المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ وقرار الجمعية العامة ١٠٠/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، اللذين طلب فيهما إلى المجتمع الدولي تقديم مساعدة عاجلة من أجل تعمير زيمبابوي وانعاشها .

وإذ تأخذ في اعتبارها بيان السياسة الاقتصادية لزيمبابوي المعنون « النمو مع الانصاف » ، الذي أعدت على أساسه خطة لثلاث سنوات تحدد التدابير القومية القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل التي يجري الاضطلاع بها لاقامة مجتمع اشتراكي يؤمن بالمساواة ويسوده النمو مع الانصاف ،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام بشأن تقديم المساعدة إلى زيمبابوي<sup>(٢٢٦)</sup> المعد استجابة لقرار الجمعية العامة ١٠٠/٣٥ ،

١ - تؤيد التقييمات والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن تقديم المساعدة إلى زيمبابوي ؛

٢ - تعرب عن تقديرها للدول الأعضاء والمنظمات الاقليمية والدولية التي قدمت مساعدات اقتصادية إلى زيمبابوي من خلال ترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف ؛

٣ - تؤكد أن التعمير الاجتماعي والاقتصادي لزيمبابوي عملية مستمرة سوف تظل بحاجة إلى تزويدها بكميات هائلة من المساعدات الخارجية ؛

٤ - تدعو المؤسسات والبرامج المختصة في منظومة الأمم المتحدة - وبصفة خاصة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، والبنك الدولي ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة العمل الدولية - إلى أن تعرض على هيئات ادارتها للنظر ، مسألة الاحتياجات العاجلة والخاصة لزيمبابوي ، وأن تبلغ الأمين العام بقرارات تلك الهيئات في موعد غايته ١٥ تموز/يوليه ١٩٨٢ ؛

٥ - ترجو من الأمين العام :

( أ ) أن يواصل جهوده لتعبئة الموارد اللازمة لبرنامج فعال للمساعدة المالية والتقنية والمادية لزيمبابوي ؛

( ب ) أن يكفل اتخاذ الترتيبات الملائمة ، المالية والمتعلقة بالميزانية ، لمواصلة تعبئة المساعدة الدولية لزيمبابوي ؛

( ج ) أن يبقى الحالة في زيمبابوي قيد الاستعراض المستمر ، وأن يظل على اتصال وثيق بالدول الأعضاء والوكالات المتخصصة والمنظمات الاقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية ، والمؤسسات المالية الدولية المعنية ، وأن يبلغ المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في دورته العادية الثانية لسنة ١٩٨٢ ، بالحالة الراهنة للبرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لزيمبابوي ؛